UNIT 1
MICROECONOMICS
1.6 – ANTITRUST
الأقتصاد الجزئي
6.1 – مكافحة الأحتكار

** في الجزء الأول المطلوب منا أن يكون لدينا معرفة بالتشريعات الفيدرالية الرئيسية التي تنظم الأعمال التجارية و تأثير هذه التشريعات على الأعمال التجارية
و تأثير القانون على الشركات يكون على سبيل المثال بتوضيح التأثير على التكاليف و الأسعار و الأساس المنطقي للقوانين التي تشتمل عليها النظرية الأقتصادية

1.6.1 – المنافسة تستخدم في السيطرة على القوة الأقتصادية الخاصة و الغرض منها هو الأرتقاء بالتالي :
1.1.6.1 – كفاءة توزيع المصادر (و هذا يسبب في أسعار منخفضة)
2.1.6.1 – أختيار كبير للمستهلك
3.1.6.1 – فرص تجارية أكبر
4.1.6.1 – العدالة في السلوك الأقتصادي
5.1.6.1 – إلغاء القوة السياسية المتمركزة الناتجة عن القوة الأقتصادية

2.6.1 – قانون شيرمان 1980 (SHERMAN ACT OF 1980)
1.2.6.1 – البند 1 / كل عقد أو تجمع أو تآمر يقيد التجارة ما بين الولايات المختلفة أو مع الدول الأجنبية يعتبر مخالفاً للقانون
1.1.2.6.1 – الفقرة الأقتصادية – COMMERCE CLAUSE الخاصة بالدستور أشتملت على أساس الحجم المهم للقوة الفيدرالية في بيئة تنظيمية و ذلك لأن معظم الأعمال التجارية تؤثر على التجارة التبادلية بين الولايات
2.1.2.6.1 – قاعدة السببية – RULE OF REASON تم تطبيقها لذلك نجد أن القيود الغير مبررة مخالفة للقانون
1.2.1.2.6.1 – مثال ذلك : الأتفاق على أن لا تنافس من الممكن فرضه طالما أن هذه الأتفاقية في الوقت المناسب و المكان المناسب
3.1.2.6.1 – بعض أنواع الترتيبات بين المنافسون وجدت أنها مفرطة بدون الأستفسار عنها حيث أنها مخالفة في حد ذاتها (PER SE VIOLATION) و من أمثلة هذه الترتيبات :
1.3.1.2.6.1 – تثبيت الأسعار – PRICE FIXING (الأتفاق على أي سعر)
2.3.1.2.6.1 – تقسيم الأسواق – DEVISION OF MARKETS (الأتفاق على أين يتم البيع)
3.3.1.2.6.1 – المقاطعات الجماعية – GROUP BOYCOTTS (الأتفاق على عدم التعامل مع الأخرين)
4.3.1.2.6.1 – صيانة أسعار أعادة البيع – RESALE PRICE MAINTENANCE (تحديد أسعار أعادة البيع للمشترين)

1.4.3.1.2.6.1 – الترتيبات التي تحد من المنافسة على نفقة المستهلك

4.1.2.6.1 – تثبيت الأسعار هو أكبر مخالفة قانونية قضائية في قانون شيرمان

2.2.6.1 – البند 2 / يعتبر مذنباً بأرتكاب جريمة كل من يقوم بالأحتكار أو يحاول الأحتكار

1.2.2.6.1 – الأحتكار – MONOPOLY: هو القوة التي يتم بها السيطرة على الأسعار أو إبعاد المنافسة

2.2.2.6.1 – يجب على الحكومة أن تبرهن على أن القوى القهرية في السوق و التي تأخذ شكل الأحتكار أو محاولة الأحتكار أو التآمر أو الأتفاق على الأحتكار تكون بشكل متعمد و ذو مغزى

1.2.2.2.6.1 – أكتساب القوة من خلال المهارات العالية أو الأستحواذ عليها بإقصاء قوة أخرى لا يكون مخالف للقانون

3.6.1 – قانون كلايتون 1914 (CLAYTON ACT OF 1914)

1.3.6.1 - يعتبر مخالفاً للقانون كل شكل من أشكال الدمج أو شراء أسهم التي من شأنها أن تنتج تخفيض للمنافسة أو ميل لخلق أحتكار

و نجد أن هذا القانون يسمح للجهات القضائية منع الأندماجات قبل حدوثها و تأخذ هذه الأندماج عدة أشكال منها

1.1.3.6.1 – الأندماج الأفقي (HORIZONTAL MERGER) و هو الذي يكون بين المتنافسين و هو الذي يتم فحصه بدقة من قبل الجهات القضائية لأن هذا النوع من الأندماجات له ميل كبير لتخفيض المنافسة

2.1.3.6.1 – الأندماج الرأسي (VERTICAL MERGER) و هو الذي يكون بين المورد و المشتري أو بين شركتين تقومان بمرحلتين مختلفتين من مراحل الأنتاج و هذا من شأنه أيضاً تخفيض المنافسة إذا كانت كل طرف من أطراف الأندماج يتحكم في جزء مكمل في السوق ذات الصلة

3.1.3.6.1 – الأندماج المختلط (CONGLOMERATE MERGER) و هو يتضمن الأندماج بين صناعات مختلفة أو بين مناطق مختلفة للأعمال ، و هذا النوع من الأندماجات هو الأقل من حيث التاثير على تخفيض المنافسة إلا إذا كانت الشركة الناتجة عن الأندماج هي شركة كبيرة جداً بحيث أن حجم كبرها يؤثر على المنافسة

2.3.6.1 – يعتبر مخالفاً للقانون البائع الذي يمنع المشتري من التعامل مع منافسيه

3.3.6.1 – يعتبر مخالفاً للقانون الربط (TYING) أو البيع المربوط (TIE IN SALES) و الذي يعبر عن البيع الذي يجبر فيها المستهلك على شراء السلعة ب إذا أراد شراء السلعة أ

4.3.6.1 – يعتبر مخالفاً للقانون التعاملات الحصرية (EXCLUSIVE DEALING) ، و التي تحدث عندما يطلب البائع من المشتري أن يشتري المنتجات الخاصة به و لا يشتري أي منتج أخر من الباعة المنافسون

5.3.6.1 – يعتبر مخالفاً للقانون التمييز السعري بين مشتريين مختلفين

6.3.6.1 - يعتبر مخالفاً للقانون الشخص الذي يكون بمثابة مدير أو مسؤول عن شركات متنافسة إذا كانت الشركة الواحدة يزيد رأس مالها عن مليون دولار و إذا خولفت قوانين منع الأحتكار بتوقفت هذه الشركات عن المنافسة

4.6.1 – قـــانون لجنـــة التجـــارة الفدراليـــة 1914 (FEDERAL TRADE COMMISSION ACT OF 1914)

1.4.6.1 – يعتبر مخالفاً للقانون كل أشكال المنافسة الغير عادلة و كل التعاملات التجارية الغير عادلة أو المضللة

2.4.6.1 – يتم تكوين لجنة التجارة الفدرالية لتقرير أي منافسة غير عادلة أو تعاملات مضللة

1.2.4.6.1 – الهدف الأساسي من تكوين لجنة التجارة الفدرالية هو التعريف بمبادئ الأحداث التي تكافح الأحتكار و حماية المستهلك العام

2.2.4.6.1 – لجنة التجارة الفدرالية لها أعتراف خارجي بحيث أنها تفرض قوانين مكافحة الأحتكار بالتنسيق مع قسم مكافحة الأحتكار التابع لوزارة العدل الأمريكية

3.2.4.6.1 – تعـــديلات (WHEELER-LEA) لـــسنة 1938 تحـــرم الممارسات المضللة للتجارة

5.6.1 – قانون روبنسون – باتمان 1936 (ROBINSON – PATMAN ACT OF 1936)

و هو عبارة عن تعديل لقانون كلايتون بخصوص التمييز السعري

1.5.6.1 – التمييز السعري مخالف للقانون بالنسبة للباعة و المشترين

1.1.5.6.1 – كلاً من البائع و المشتري من الممكن أن يكونا مذنبين إذا وجد أي نوع من التمييز

2.5.6.1 – الأختلاف السعري مسموح في حالة مواجهة سعر المنافس المسعر أو إذا كان هذا الأختلاف منشأه الكمية التي تم شراؤها و التوفير في التكلفة التي يمكن الأفصاح عنها

3.5.6.1 – التنزيلات و العمولات و الخصومات و إلخ... لعملاء معينين تعتبر مخالفة للقانون

4.5.6.1 – القانون لا يتم تطبيقه على المبيعات المصدرة للخارج

6.6.1 – قانون سلير كيفوفر 1950 (CELLER KEFAUVER ACT OF 1950)

هو عبارة عن تعديل في قانون كلايتون و هو يحظر أكتساب الأصول الخاصة بشركة أخرى إذا كان تأثير ذلك هو تخفيض للمنافسة أو الميل لخلق أحتكار

1.6.6.1 – الفرق هنا أن قانون كلايتون تم الأشارة فيه إلى أكتساب الأسهم و ليس أكتساب الأصول

7.6.1 – قـــانون تحـــسينات مكافحـــة الأحتكـــار 1976 (ANTITRUST IMPROVEMENTS ACT OF 1976)

يفرض أن أشعار يجب أن يرفع إلى وزارة العدل قبل الأندماج

8.6.1 – الأحكام الخاصة بمخالفي قانون مكافحة الأحتكار (REMEDIES FOR ANTITRUST VIOLATIONS)

1.8.6.1 – الأنذارات القضائية ، التقسيمات الجبرية ، التجريد الأجباري و الذي من الممكن أن يتم الحصول عليه بواسطة الشعب أو الحكومة

2.8.6.1 – التوقف عن و مقاطعة الأوامر التجارية من الممكن أن يتم أصدارها بواسطة لجنة التجارة الفدرالية
3.8.6.1 – الأضرار الثلاثية ربما تغطى بواسطة الشعب
4.8.6.1 – العقوبات الجنائية من الممكن فرضها بواسطة الحكومة

9.6.1 – الأعفاءات من قانون مكافحة الأحتكار – EXEMPTIONS FROM ANTITRUST REGULATION
1.9.6.1 – التبادل التجاري بين الولايات
2.9.6.1 – الأتحادات العمالية (لا تستثنى في حالة أن تنوي هذه الأتحادات تقييد التجارة أو التآمر مع التنظيمات الغير عمالية للأحتكار)
3.9.6.1 – المؤسسات ذات المنفعة العامة المنظمة
4.9.6.1 – الشروط الغير تنافسية المبررة بين كلاً من :
1.4.9.6.1 – المشترين و الباعة في الأعمال التجارية
2.4.9.6.1 – الشركاء في الشراكة
3.4.9.6.1 – مشتريي التكنولوجيا و المعدات
5.9.6.1 – براءات الأختراع و حقوق الطبع (PATENT AND COPYRIGHTS)
1.5.9.6.1 – براءة الأختراع – PATENT هي عبارة عن حق مقدم بواسطة الحكومة للمخترع و هي تمنح المخترع حقوق الأحتكار لتصنيع الأختراع ، تحت القانون الحالي للولايات المتحدة نجد أن براءات الأختراع ذات النفع العام تدوم فاعليتها لمدة 20 عاماً و براءات الأختراع المخصصة تدوم فاعليتها لمدة 14 عام
2.5.9.6.1 – حقوق الطبع تقدم حماية للأعمال الأصلية الخاصة بالتأليف ، و حقوق طبع المؤلف يمكن أن تدوم لمدة حياة المؤلف و سبعون عاماً إضافية أخرى على ذلك ، ترخيص الناشر يدوم لمدة 95 عاماً من بداية تاريخ النشر أو 120 عاماً من بداية تكوين العمل أيهما ينتهي أولاً
6.9.6.1 – المنظمات الخاصة بالثروة السمكية و الزراعية
7.9.6.1 – المعاهد المالية
8.9.6.1 – صناعات النقل
9.9.6.1 – الأتحاد الرئيسي للبيسبول
10.9.6.1 – الشركات المؤهلة لشهادات الأعفاءات من قوانين مكافحة الأحتكار الصادرة من وزارة الأقتصاد (بالتزامن مع وزارة العدل) و التي تقع تحت قانون الشركة التجارية التصديرية

ينتهي بحمد الله المبحث الخامس من جملة أربعون مبحثاً لننهي الجزء الأول لشهادة المحاسب الأداري المعتمد CMA و لكن على كل طالب أن يلاحظ أن لا يعتمد على المراجع العربية إلا بهدف الفهم و حفظ النقاط الرئيسية التي نحتاجها مثل الأساسيات و البديهيات العلمية ثم بعد ذلك عليه الأعتماد على المراجع الأنجليزية و ذلك بغرض تقوية الناحية اللغوية لديه لأن الأمتحان باللغة الأنجليزية و على ذلك الغرض من هذه المذكرات المساعدة في الفهم و

مقارنتها بالمصطلحات الأنجليزية لتسهيل القراءة ، ولا ننسى أن عامل الفهم هو العامل الأهم ولا يوجد ما يجبرك أن تحفظ و لكن هم يريدون منا أن نفهم لكي نبدع
و لا تنسى أن سياسة المعهد هي أن تجعل الطالب لا يعتمد على مصدر معين أو مراجعات معينة و هذا يعني أنه يجب أن ننوع من مصادرنا في المدارسة و ما أدرجناه هنا هو عبارة عن النقاط التي وضعها المعهد نفسه
و ما أريد أن أنبه عليه أيضاً أن كتب جليم لن تكون كافية بدرجة مائة بالمائة لذلك نحن في حاجة إلى المطالعة و الأعتماد على أكثر من مصدر و من المصادر التي أرشحها لكم أيضا مجموعة IMA LEARNING SYSTEM التي يصدرها المعهد نفسه و ذلك بقدر الأستطاعة
و يجب أن نعرف أن جميع الأسئلة بحلولها في كتب جليم أو كتب المعهد نفسه تحتوى على بعض المواد العلمية التي يتم الأشارة لها في حل السؤال دون الأشارة لها في شرح الموضوع محل الدراسة و لقد راعيت بقدر الأمكان أضافة هذه الملاحظات في صلب الموضوع لكي يكون الموضوع شامل و عام
و من ملاحظاتي أيضاً أن أغلب الأسئلة الموجودة في كتب جليم هي من تأليف الناشر نفسه دون الأعتماد على الأسئلة التي وردت فعلياً في أمتحان السي أم أيه و هذا أيضاً يجب أن نأخذه في الأعتبار .